

المبحث الرابع

نقد دعاوي المعارضات الفكرية المعاصرة
لحديث «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلَا كِسْرَى بَعْدَهُ»

المَطْلَب الأول

سَوِّقْ حَدِيثَ: «إِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ»

عن جابر بن سمرة رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «إِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فَلَا قَيْصَرَ بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ كَسْرَى فَلَا كَسْرَى بَعْدَهُ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَتُنْفَقَنَّ كَنْوَزُهُمَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(١).

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «هَلَكَ كَسْرَى، ثُمَّ لَا يَكُونُ كَسْرَى بَعْدَهُ، وَقَيْصَرٌ لَيْهْلِكَنَّ، ثُمَّ لَا يَكُونُ قَيْصَرٌ بَعْدَهُ، وَلَتُقَسَّمَنَّ كَنْوَزُهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ»؛ مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٢).

(١) أخرجه البخاري في (ك: الأيمان والنذور، باب: كيف كانت يمين النبي ﷺ، رقم: ٦٦٢٩)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، رقم: ٢٩١٩).

(٢) أخرجه البخاري في (ك: الجهاد والسير، باب: الحرب خدعة، رقم: ٣٠٢٧)، ومسلم في (ك: الفتن وأشراف الساعة، باب: باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل، فيتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء، رقم: ٢٩١٨).

المطلب الثاني

سوق المعارضات الفكرية المعاصرة

لحديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»

أشكل هذا الحديث على مَنْ سَمِعَ أَنَّ كِسْرَى لَمَّا قُتِلَ مَلَكَ وَلَدُهُ، ثُمَّ مَلَكَ بعده جماعة، آخرهم قُتِلَ في زمانِ عثمان ؓ! ومخالفة الحديث في ظَنِّ هؤلاء للتَّاريخ في شأنِ قِصرٍ أَشَدُّ وأَظْهَرُ، إذْ لَمْ تَزَلْ مَمْلَكَةُ الرُّومِ باقيةً بعد هِرَقْلَ لِقرونٍ عديدة.

وفي تقرير هذه المعارضة التاريخية للحديث، يقول إسماعيل الكردي:
«بالنسبة لكسرى شاه الفرس: الإشارة صحيحة مائة بالمائة، فبعد عشر سنوات فقط من رحلة النبي ﷺ، وفي معركة نهاوند، سقطت فارس بيد المسلمين، وبعدها بقليل قُتِلَ يَزْدَجَرْدُ الثالث، وانقرضت بقتله سلسلة ملوك آل ساسان، فلم تَقُمْ لَهُمْ قائِمةٌ فيما بعد.

أما بالنسبة لهلاك قِصر، فإنه لَمَّا مات، استمرَّت سِلْسِلَةُ القِياصرة بعده لِمَا يقارب ثمانية قرون! جاء خلالها تسعة وستون قِصرًا آخرًا فلعلَّ هذه الزيادة مُدرِجة من كلام أبي هريرة، فظنَّها بعضهم مرفوعةً عن النبي ﷺ»^(١).

(١) «نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث» (ص/١٧٦).

المطلب الثالث

دفع المعارضات الفكرية المعاصرة

عن حديث «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»

قد سبق التنبيه إلى أنَّ من مَنارات العَلَط عند المُستشككين للأخبار: فَهْمُهُم للنَّصِّ على غير مُراد صاحبه، بحيث يأخذون بظاهرِ عمومِهِ مُجرَّدًا دون اعتبارٍ لما يَحْتَفُّ به من قرائن تُوجِب التَّخصيص.

وهذا الحاصل في هذا الحديث، وعليه ابتنى بعض المُعاصرين إنكارَهُم له؛ وكان الفَرَض أن ينظروا في ما يحتمله لفظُهُ مِنْ أوجه المعاني، فَتَقَرَّ منها ما وافق الشَّرْع والعقل، وَيُسْتَبْعَد منها ما يخالف ذلك مخالفةً بَيِّنَةً.

فلأجل هذا؛ لم نَرِ أَحَدًا مِنْ أئِمَّةِ العلم -في القديم أو الحديث- يُجري هذا الخبر على معنى انقضاء مُلْكِ الرُّومِ بِالْمَرَّةِ بعد هلاكِ هِرَقْلَ، ولا قال أحدٌ منهم بانهدام مَنْ يَخْلُفُهُ في مَمْلَكَتِهِ بعده، كيف والواقع المُعَايش عندهم خِلاف ذلك؟

والمعتزلة مع كثرة شَعْبِهِمْ على أخبارِ الغيب، لم يُعْلَم عن أحدهم طَعْنٌ في هذا الحديث بخصوصه، بل ولا أوردَهُ العُمَارِيُّ أبو الفضل في «الفوائد المقصودة» فيما ما شَدَّ مِنْ أحاديث الصَّحَّاحين وغيرهما في نظره.

وقد سَلَكَ العلماء في تفسير هذا الخبر مَسْلَكَ التَّخصيص لدلالته، يظهر ذلك في: حملهم نَفْيَ القَبْرِيَّةِ في الحديث على انقراضها عن مَوْضِعٍ مَخْصُوصٍ، لا عن وجهِ الأرض كُلِّها؛ وكذا الأمر في كِسْرَى.

فيكون المعنى من الحديث: لا يَبْقَى كِسْرَى بأرضه، وهي العراق، ولا قيصر بأرضه، وهي الشَّام، كما كان الشَّان في عهد النبوة، فإعلامه ﷺ بانقضاء مُلكيهما وزواله هو من هذين القُطرين، ولذا «قَوِيَتْ نفوسُ العرب على الاتِّجار مع هذين القُطرين، وكانوا من قبل يملكون المزارع في الشَّام، ويقيمون، ويَنعمون»^(١).

هذا القول مَقُول عن الشَّافعي، وأَيَّدَهُ مُرادًا للحديث بِسوقِ سَبَبٍ وروده، بأن قال: «كانت قريش تَتَنابُ الشَّامَ اثْنَيْبَا كَثِيرًا، مع مَعاشتها منه، وتأتي العراق، فلمَّا دَخَلت في الإسلام، ذَكَّرْتُ للنَّبِيِّ ﷺ خَوْفَهَا مِنْ انْقِطَاعِ تَعَايُشِهَا بِالتَّجَارَةِ مِنَ الشَّامِ والعراق إذا فارقت الكُفْرَ ودَخَلت في الإسلام، مع خِلافِ مُلْكِ الشَّامِ والعراق لأهل الإسلام، فقال النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فلا كِسْرَى بعده».

قال: فَلَمْ يَكُنْ بأَرْضِ العراقِ كِسْرَى بعده ثَبَّتَ له أَمْرُ بَعْدِهِ.
قال: «وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرٌ فلا قَيْصَرٌ بعده»، فلم يَكُنْ بأَرْضِ الشَّامِ قَيْصَرٌ بعده، وأجابه على ما قالوا له، وكان كما قال لهم رسول الله ﷺ، وَقَطَعَ الله الأكَاسِرَةَ عن العراق، وفارسٍ وقيصرٍ وَمَنْ قام بالأَمْرِ بعده عن الشَّامِ.

قال: قال النَّبِيُّ ﷺ في كِسْرَى: «يُمَزَّقُ مُلْكُهُ»، فلم يَبْقَ لِلأَكَاسِرَةِ مُلْكٌ، وقال في قَيْصَرٍ: «يُبْثَثُ مُلْكُهُ»، فَثَبَّتَ له مُلْكُ بِلَادِ الرُّومِ إلى اليوم، وَتَنَحَّى مُلْكُهُ عن الشَّامِ، وَكُلُّ هَذَا أَمْرٌ يَصْدُقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ^(٢).

والى الإقرار بهذا الوجه من الشَّافعي مُرادًا للحديث، جنح ابن حَبَّان^(٣)، وَالْحَطَّابِي^(٤)، والقاضي عِيَّاض^(٥)، والنَّوَوِي^(٦)، وابن كثير^(٧)، وغيرهم.

(١) «مُخْطَطُ الشَّامِ» لكردي علي (٢٤١/٤).

(٢) «الْأَمْرُ لِلشَّافِعِيِّ» (٤/١٨٠-١٨١).

(٣) «صَحِيحُ ابْنِ حَبَّانَ» (٨٤/١٥).

(٤) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» (٢/١٤٤٧).

(٥) «إِكْمَالُ الْعِلْمِ» (٨/٤٦١).

(٦) «شَرْحُ النَّوَوِيِّ عَلَى مُسْلِمٍ» (١٨/٤٢).

(٧) «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» (٦/٤٩١).

فَأَمَّا كِسْرَى الثَّانِي، الْمُلقَّبُ بِـ (بَرْوِيز) ابْنِ هُرْمَز: فكان حاله كما أَخْبَرَ النَّبِي ﷺ في الحديث، فبعد أن قتلَهُ ابْنُهُ (شِيرُويَه)، انقطع أمرُهُ بالكلية، ولم يَزَلْ مُلْكُ فارس إلى انمحاءٍ وانقراضٍ بعده بِدَعْوَتِهِ ﷺ.

وهو وإن مُلِكَ بعده جماعةٌ، لكن لم يَخْلُفه أَحَدٌ مثله، ولا ثَبَتَ المُلكُ لآيِهِمْ^(١)، وكانوا عَشْرَةَ على الأقل، كُلُّما خَلَفَ أَحَدُهُم مَن سَبَقَهُ قَتْلُهُ، وَمَن نَحَى عاجِلُهُ المَرَضَ بالموتِ بعدَ أَشْهَرٍ قَلِيلَةٍ^(٢)، آخَرُهُم يَزْدَجِرِد بن شَهْرِيَار، وقد هَرَبَ مِنَ المَدائن عندَ فَتْحِ المُسلمين مُتَخَفِيًا نَحْوًا مِنْ عشرين سَنَةً، إلى أن قُتِلَ فِي عَهْدِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سَنَةَ (٣١هـ)^(٣).

فكان بهذا «كِسْرَى بن هُرْمَز آخِرَ الأَكاسِرَةِ المُملُكين، وَمَن وَلِيَ بعده وِلَاةٌ مُتَضَعِّفُونَ»^(٤)، و«مَا مُلِكَ مَن لَمْ يَكُنْ لِمُلْكِهِ طَائِلٌ وَلَا ثُبُوتٌ»^(٥) فَبَانَ بِذَا أَنَّ لَا كِسْرَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حَيْثُ المُلكُ حَقِيقَةً، إِنَّمَا هُوَ اسْمُ فَارِغٍ مِنَ المَعْنَى.

فإن قال قائل: قَدَرْنَا صِحَّةَ هَذَا المَعْنَى فِي كِسْرَى، فَكَيْفَ بِقَيْصَرَ وَمَمْلَكَةِ الرُّومِ لَمْ تَزَلْ بَعْدَهُ قُرُونٌ عَدِيدَةٌ؟
وجواب ذلك أن يُقال:

إِنَّ مُلْكَ قَيْصَرَ قَدْ انجَلَى عَنِ الشَّامِ بِالْكَلِيَّةِ، وَاسْتَفْتَحَتْ خَزَائِنُهُ، وَلَمْ يَخْلُفه مِنْ مُلُوكِ الرُّومِ فِي تِلْكَ البِلَادِ أَحَدٌ، وَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا أَخْبَرَ العَرَبَ عَنْ هَلَاكِهِ حَيْثُ كَانَ فِي زَمَانِهِ^(٦) - كَمَا أَسْلَفْنَا تَقْرِيرَهُ - إِذْ كَانَتِ العَرَبُ لَا تَجْعَلُ (قَيْصَرَ) عَلَمًا إِلَّا

(١) انظر «كشف المشكل» لابن الجوزي (٤٤٩/١)، و«التوضيح» لابن الملقن (٢٠١/٢٠).

(٢) انظر «إيران في عهد الساسانيين» للكاتب الدانماركي: أزيث كريستينسن (ص/٤٨٠).

(٣) انظر «تجارب الأمم وتعاقب الهمم» لابن مسكويه (٢٤٦/١-٢٥٣).

(٤) «الجواب الصحيح» لابن تيمية (١٠٠/٦) بتصرف يسير.

(٥) «الوفا بتعريف فضائل المصطفى» لابن الجوزي (ص/٢٢٧).

(٦) انظر «فيض الباري» للكشميري (٢٣٢/٤).

على مَنْ مَلَكَ الشَّامَ مع الْجَزِيرَةِ^(١) مِنَ الرُّومِ، فَإِذَا سَقَطَتِ الشَّامُ مِنْ مَمْلَكَتِهِ، انْتَفَى لَقَبُ الْقَيْصَرِيَّةِ تَبَعًا لذلِكَ^(٢).

هذا، وقد كانت الشَّامُ لقيصرَ «مَشْتَاهَ وَمَرْبَعَه» وبها بيت المَقْدَسِ، وهو المَوْضِع الَّذِي لَا يَتِمُّ نُسُكُ النَّصَارَى إِلَّا فِيهِنَّ، وَلَا يُنَمِّلُ عَلَى الرُّومِ أَحَدٌ مِنْ مُلُوكِهِمْ، حَتَّى يَكُونَ قَدْ دَخَلَهُ سِرًّا أَوْ جَهْرًا^(٣).

ولذلِكَ لَوَجَّطَ تَارِيخِيًّا تَحَلِّيَ مُلُوكِ الرُّومِ الْبِيزَنْطِيِّينَ عَنْ لَقَبِ (الْقَيْصَر) بَعْدَ مَا جَرَى عَلَيْهِمْ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ مَا جَرَى، وَانْمَحَى فِيهِمْ هَذَا الْاسْمُ بَعْدَ تَدْرِيجًا.

وفي ذلِكَ يَقُولُ أَبُو زُرْعَةَ الْعِرَاقِي: «مِمَّا انْفَرَضَ وَلَمْ يُعَدَّ: بَقَاءُ اسْمِ قَيْصَرٍ، لِأَنَّ مُلُوكَ الرُّومِ لَا يُسَمُّونَ الْآنَ بِالْأَقَاصِرَةِ، وَذَهَبَ ذلِكَ الْاسْمُ عَنْ مُلْكِهِمْ، فَضَدَّقَ أَنَّهُ لَا قَيْصَرَ بَعْدَ ذلِكَ الْأَوَّلِ»^(٤).

هَذَا مَعَ فَقْدِهِمْ لِبِلَادٍ وَاحِدَةٍ وَهِيَ الشَّامُ، فَكَيْفَ يَكُونُ بَأْسُ دَوْلَةٍ هَرَقَلٍ وَقَدْ فَقَدُوا بَعْدَهَا بِلَادَ مِصْرَ؟!!

لَقَدْ كَانَ هِرَقْلٌ نَفْسُهُ مُعْتَرِفًا بِأَنَّ سَقُوطَ هَذَيْنِ الْفُطْرَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ لَا يُسْقِطُ حُكْمَ الْقَيْصَرِيَّةِ فَحَسَبَ، بَلْ هُوَ إِذَا نْ بَانْدَنَارٍ دَوْلَةَ الرُّومِ بِأَكْمِلِهَا، فَكَانَ يَقُولُ: «لَئِنْ ظَهَرَتِ الْعَرَبُ عَلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، إِنَّ ذلِكَ انْقِطَاعُ مُلْكِ الرُّومِ وَهَلَاكُهُمْ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ لِلرُّومِ كُنَائِسٌ أَعْظَمُ مِنْ كُنَائِسِ الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ عِيدُ الرُّومِ بِالْإِسْكَانْدَرِيَّةِ حَيْثُ غَلَبَتِ الْعَرَبُ عَلَى الشَّامِ، فَلَئِنْ غَلَبُونَا عَلَى الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ لَقَدْ هَلَكْتَ الرُّومُ، وَانْقَطَعَ مُلْكُهَا»^(٥).

(١) هِيَ الْبِلَادُ الَّتِي بَيْنَ نَهْرِي دَجْلَةٍ وَالْفُرَاتِ، مُجَاوِرَةُ الشَّامِ، وَهِيَ أَقْرَبُ أَرْضِ الرُّومِ إِلَى فَارَسَ، تَشْتَمِلُ عَلَى دِيَارِ مِصْرَ وَدِيَارِ بَكْرَ، انْظُرْ «مَعْجَمُ الْبِلْدَانِ» (١٣٤/٢).

(٢) انْظُرْ «الْبَدَايَةُ وَالنِّهَايَةُ» لِابْنِ كَثِيرٍ (٤٩١/٦)، وَ«مِرْآةُ الْجَنَانِ» لِلْيَافِعِيِّ (٢٣٦/٢).

(٣) «أَعْلَامُ الْحَدِيثِ» (١٤٤٧/٢).

(٤) «طَرَحُ الثَّرِيبِ» (٢٥٣/٧).

(٥) «فَتْوحُ مِصْرَ وَالْمَغْرِبِ» لِابْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ (ص/٩٩).

فقد كان ما خشيَه حقاً! فإنه بعد تخليهِ عن الشَّام، ورجوعه الفَهْقرى إلى داخل بلاده وقواعدها من قُسطنطينية، هَلَكَ أثناء حصارِ عمرو بن العاص رضي الله عنه للإسكندريَّة سنة (٦٤١م)، «ولم يكن قد بقيَ من أرض مصرَ في أيدي الرُّوم عند وفاة هرقل سوى هذه المدينة، وبدخولها في حوزة المسلمين في السَّنة التَّالية، تمَّ لهم فتحُ مصرَ، واقتطاعُها نهائياً من الإمبراطوريَّة البيزنطيَّة»^(١).

فظَهَر بهذا أنَّ قوله ﷺ: «لا قيصر» هو على حقيقته، لأنَّ القيصر لقبُ ملكِ الشَّام من الرُّوم، وليس لقباً لملكِ الرُّوم مُطلقاً، وقد انزاحَ ملكُ الرُّوم عن الشَّام، فانزاح معها لقبُ القيصريَّة تبعاً، «وفي هذا إشارة عظيمةٌ بأنَّ ملكَ الرُّوم لا يعود أبداً إلى أرضِ الشَّام»^(٢).

وأما قوله ﷺ: «لا كسرى»: فالمراد مِنْه وَقَعَ لا محالة، لأنَّه لم تَبَقْ مملكته على الوجه الَّذي كان زمنَ النَّبي ﷺ، ولم يثبتَ لأحدٍ بعده مُلكٌ حتَّى اضمحلَّت دولته سريعا؛ وكان أنْ «افتتَحَ المسلمون بلادَهما، واستقرَّت للمسلمين ولله الحمد، وأنفقَ المسلمون كنوزَهما في سبيلِ الله كما أخبرَ ﷺ، وهذه معجزات ظاهرة»^(٣).

ولذلك عدَّ العلماء هذا الخبرَ مِنْهُ ﷺ من أعلامِ بُرْهانه^(٤).

(١) «تاريخ الإمبراطورية البيزنطية» لـ د. محمد مرسي الشيخ (ص/٨٨) بتصرف يسير.

(٢) «البداية والنهاية» لابن كثير (٦/٤٩١).

(٣) «شرح الثَّووي على مسلم» (١٨/٤٢).

(٤) كافي تميم في «دلائل النبوة» (ص/٥٤٣)، وابن تيمية في «الجواب الصحيح» (٦/١٠٠).

